التنمية المستدامة في الجزائر بين النظرية و التطبيق: المعيقات و التحديات

دراسة حالة الجزائر 1990-2015

Sustainable development in Algeria between theory and practice: obstacles and challenges

Algeria case study 1990-2015

بوخاري فاطنة

Boukhari fatna

جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، **Boukharihanane22@gmail.com**

تاريخ الاستلام: 01 /2020/04 تاريخ القبول: 22 /2020/06 تاريخ النشر: 30 /2020/06

ملخص:

هدفت دراستنا إلى الكشف عن التأثيرات المتبادلة بين الأبعاد البيئية و الاقتصادية و الاجتماعية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة مع تحديد، و إبراز و استعراض أهم التحديات و الصعوبات و المعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة المنشودة في الجزائر، والبحث في الأسباب الكامنة وراء ظاهرة التخلف و الفقر و البطالة و التبعية التقانية و التدهور البيئي الذي تعرفه الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1990- 2015، و اقتراح رؤى مستقبلية لخطط عمل وإدارة سليمة للارتقاء بالتنمية المستدامة في الجزائر.

كلمات مفتاحية: التنمية المستدامة، الأبعاد البيئية الاقتصادية و الاجتماعية ،التأثيرات المتبادلة ،التبعية التقانية.

تصنيفات JEL: Q01.

Abstract:

Our study aimed to reveal the mutual effects between the environmental, economic and social dimensions in order to achieve sustainable development, while identifying, highlighting and reviewing the most important challenges, difficulties and obstacles that hinder the achievement of sustainable development in Algeria, and to investigate the reasons behind the phenomenon of underdevelopment. Poverty, unemployment, technological dependency, and environmental degradation in Algeria, and proposing future visions for sound action and management plans to promote sustainable development in Algeria.

Keywords: sustainable development; economic and social dimensions;mutual impacts;technological dependency.

JEL Classification Codes: Q01.

المؤلف المرسل: فاطنة بوخاري، **الإيميل:** Boukharihanane22@gmail.com

1.مقدمة:

أدت عمليات النمو الاقتصادي المنتهجة من طرف الدول و الحكومات، و كذا التوسع الحضري الناتج عن التمدد السكاني، والزيادة الديمغرافية خاصة في السنوات الأخيرة إلى زيادة الاستغلال للموارد الطبيعية المتاحة بشكل يتميز بالشراهة واللاعقلانية، مما أثر بشكل أساسي وسلبي على الموارد خصوصا و البيئة عموما، و هذا الاستغلال السيئ أدى بالضرورة إلى تهديد الحظيرة الطبيعية للموارد من خلال دق ناقوس خطر شحها و فقدانها،و بالتالي اختلال التوازن بين العرض المحدود من جهة و الطلب المتزايد غير المنتهي من جهة ثانية.

أما الجزائر، فعلى الرغم من بداية ظهور بوادر بعض المؤشرات المقنعة من أجل تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر، و ذلك من خلال ظهور بعض المحسنات على مستويات الوضع الاقتصادي و الاجتماعي و الأمني في البلاد، إلا أن المشوار ما زال طويلا و شاقا تعترضه الكثير من التحديات و العراقيل، خاصة و أن الأمر يتعلق بالمستقبل الذي قد يبدو غامضا، فالاقتصاد الجزائري ما زال نمطيا يتسم بالترابطية المباشرة بأسواق النفط، و ما تقرره من أسعار،و الآلة الإنتاجية خارج إطار المحروقات في الجزائر ما زالت راكدة، مما ينعكس مباشرة على شكل الدخل العام الذي يؤثر رأسا على كامل مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية و كذا البيئية، فما زالت تحديات جيوش طالبي الشغل و الفاتورة الاقتصادية و الاجتماعية تتربص بكل المحاولات الرامية إلى تحقيق تنمية مستدامة، فاتساع دائرة الفقر و الأمية، و تزايد انتشار الأمراض الغريبة، و التلوث البيئي مع انخفاض المخزون العام من الموارد المختلفة، بالإضافة إلى إفرازات المستقبل التي لن تكون بمنئي عنها بكل تأكيد كالزلازل المحتملة و الفيضانات المتوقعة، كلها تمثل عراقيل و تحديات معترضة.

الأمر الذي يحتاج في الجزائر بكل تأكيد إلى وجوب أخذ الحيطة والحذر و ذلك من خلال تفعيل و اعتماد مجموعة من الأدوات والآليات في سبيل مواجهة هذه التحديات قصد تحقيق التنمية المستدامة المنشودة في الجزائر.

إشكالية:

تعد التنمية المستدامة في الحقيقة مطلب أساسي لتحقيق العدالة و الإنصاف في توزيع ثمار ومكاسب التنمية، و الثروات بين الأجيال المختلفة و المتعاقبة، حيث أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب الاهتمام بالنمو الاقتصادي، و المسائل الاجتماعية و البيئية حتى يتم التصدي بصورة كاملة للقضايا العالقة التي ينبغي مواجهتها و التي تحول دون الوصول إلى تحقيق نتائج فعلية ترتسم على أرض الواقع لتحقيق تنمية مستدامة في الجزائر.

و بناءا على ما تقدم يمكن حصر مشكلة الدراسة بالسؤال الجوهري التالي :

- ما هي الصعوبات و التحديات التي تحول دون إمكانية تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر على الرغم من توفر الإمكانيات الطبيعية و المتاحات المادية و البشرية ؟

- أهمية الدراسة:

لقد استحوذ موضوع التنمية المستدامة على اهتمام العالم كله من خلال الاهتمام المتزايد بالقضايا المرتبطة ارتباطا وثيقا بالبشر، والبيئة، و التي برزت بوضوح في المؤتمرات العالمية، و هذا ما يفرض على الدول العربية، و على رأسها الجزائر من هيئات و منظمات، ومؤسسات مجتمع مدني، و الأفراد مواكبته، حتى تتمكن من تحقيق التوازن الاجتماعي و الاقتصادي و البيئي، بعيدا عن العولمة وتأثيراتها السلبية.

- أهداف الدراسة:

هدفت دراستنا للتركيز على استعراض، و تعديد، وكشف أهم تحديات ومعوقات التنمية المستدامة في الجزائر،سواء تعلقت بمؤشرات التدني، و التدهور الاقتصادي، و الاجتماعي، و البيئي، وكذا بعراقيل المديونية، و النظام التجاري العالمي الجديد و تحدي العولمة التي أصبحت تفرض نفسها بقوة كأحد أهم العقبات التي تقف حائلا دون تحقيق التنمية المستدامة المنشودة في الجزائر.

محاور الدراسة:

للإجابة على تساؤلات ورقتنا البحثية قسمنا الدراسة إلى ثلاثة محاور :

المحور الأول : الإطار النظري للتنمية المستدامة.

المحور الثاني : تحديات التنمية المستدامة في الجزائر.

المحور الثالث : معوقات و صعوبات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

2.الإطار النظري للتنمية المستدامة

1.2 مفاهيم عامة عن التنمية المستدامة :

1.1.2 مفهوم التنمية المستدامة :

لاقت فكرة التنمية المستدامة القبول بأوسع معانيها، و تم إقرارها بعد عام 1987 على صعيد واسع إلا أنه تبين أن ترجمة هذه الفكرة إلى أهداف و برامج و سياسات عملية يعتبر من المهمات الصعبة، نظرا لخضوع الأمم المتحدة لقوى رأسمالية لا ترى من مصلحتها التنازل عن نمط إنتاجها المدمر للبيئة(سراج الدين، 1993، ص 07)، ثم جاء المؤتمر الدولي للبيئة والتنمية بريو دي جانيرو عام 1992 والذي عرف بقمة الأرض، المؤتمر الذي شهد بزوغ مصطلح التنمية المستدامة بشكل عالمي وصريح حيث جاء في المبدأ الثالث للمؤتمر مفهوم التنمية المستدامة على أنها " ضرورة انجاز الحق في التنمية على نحو متساوي للحاجات التنموية والبيئية بين الأجيال الحاضرة والمستقبلية(صيد، 2018، ص114).

مما سبق يمكن إعطاء بعض التعاريف للتنمية المستدامة والتي من بينها:

-تعريف التنمية المستدامة حسب لجنة "برونتلاند" : التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم(فيصل يونس عبد الزهرة، 2002، ص 59).، و قد تداول هذا المصطلح في أواخر الثمانينات كان المفهوم السائد و التقليدي هو مفهوم التنمية ليتحول بعد ذلك إلى التنمية المستدامة (http :www.linkedin.com/pulse) و من هنا نجد أن التنمية المستدامة تهدف إلى توفير الرفاهية الاقتصادية لأجيال الحاضر و المستقبل والحفاظ على البيئة و صيانتها وحفظ نظام دعم الحياة.

- تعريف التنمية المستدامة وفق وليام رولكزهاوس (W. Ruckelshaus) : و هو مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها : "تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة"(غنيم عثمان محمد، أبو زنط ماجدة أحمد، 2007، ص 25)، و ذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية و المحافظة على البيئة هما عمليتان متكاملتان و ليستا متناقضتين، و بالتالي يمكن القول أن التنمية المستدامة هي التي تسعى إلى تحقيق نوعية حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة(قبقوب، كاكي ،2017، ص 11).

- كما عرفها البنك الدولي بأنها: " تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات راس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن " حيث أن رأس المال يتضمن رأس المال الصناعي

(معدات وطرق)، الفني (المعرفة والمهارات)، الاجتماعي (علاقات ومؤسسات)، البيئي (الغابات والموارد الطبيعية) (فروخي، 2018، ص93).

2.1.2 أهداف التنمية المستدامة :تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف و هي :

أ- احترام البيئة الطبيعية : و ذلك من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان و البيئة و تتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، و بالتالي فالتنمية المستدامة هي التي تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية و البيئة المبنية و تعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة و تكامل و انسجام. (الشيخ ، 2002، ص 94)

ب- تحقيق استغلال و استخدام عقلاني للموارد : و هنا تتعامل التنمية مع الموارد على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها و تعمل على استخدامها و توظيفها بشكل عقلاني.

ج- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع : تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح و الجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر و آثار بيئية سالبة أو على الأقل أن تكون هذه الآثار مسيطرا عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها (قبقوب، كاكي ، 2017، ص:12)

د- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات و أولويات المجتمع : و ذلك بإتباع طريقة تلاءم إمكانياته، وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية و السيطرة على جميع المشكلات البيئية.

كما لخص الدكتور "أحمد عبد الفتاح ناجي" أهداف التنمية المستدامة حيث تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق غايات أربع هي : (ناجي، 2011، ص 142)

- التقدم : من خلال العمل على تحسين مستويات المعيشة و نوعية الحياة للفرد و المجتمع.
- العدالة : من خلال ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان للأجيال الحالية و التالية على حد سواء.
- الدوام : بمعنى تحقيق التقدم المستمر، و لكن بما لا يخل بحق الأجيال التالية في العيش الآمن.
- الاستقرار : بمعنى التكيف و تجنب التقلبات الحادة في الأنساق الموجودة مع المقدرة على إصلاح أي جوانب قصور قد تعتريها مستقبلا.

كما حاول "كونواي 1997" وضع تعريف مستمد من الغايات أو الأهداف الأربعة للتنمية المستدامة على أنها : "المسار التنموي و الذي قد يؤيده العامة أو يعارضونه، لكنه في النهاية يسعى لإحداث تغيير عميق بالبني التحتية، اقتصادية، اجتماعية، وإيكولوجية، و يبتغي أيضا تحقيق أو ترسيخ قيم الحق و العدالة و المساواة بين جميع البشر بالمجتمع" (ناجي، 2011، ص 143).

3.1.2 الجوانب الأخلاقية المرتبطة بالتنمية المستدامة و مبادؤها: (ربيع، 2015، ص ص 245-246.)

أ- تتحكم في التنمية المستدامة مجموعة من المبادئ الأخلاقية و التي تتفق مع ماهيتها و مفهومها و هي :

- حقوق الأجيال التالية "النظرة المستقبلية"
- تحسين الفرص للأجيال التالية "العدالة الاجتماعية"
- ترسيخ المسؤولية الاجتماعية بين الجميع.

ب- يمكننا بسهولة التعرف على العديد من المبادئ المرتبطة بها و التي تضيف في النهاية بعدا جديدا للتنمية المستدامة ذاتها و منها :

- التناغم بين التنمية و الجانب الإيكولوجي.
- التوجه المستقبلي من خلال الحفاظ على أفق أخلاقي تلتزم به التنمية كعملية جارية.
- المسؤولية الاجتماعية و العمل الجماعي و العمل على تقوية دوافع العون المتبادل و التعاون.
- الطموح، حيث أن الأجيال الحالية و التالية بحاجة ماسة للتوصل لنوعية جيدة من الحياة.
- المقدرة على التكيف أو التأقلم من خلال إعادة التفكير و التخطيط في المشكلات الموجودة من جديد و التحديد الدقيق لعوامل عدم التأكد أو المخاطر الحالية و المتوقعة.

4.1.2 خصائص التنمية المستدامة : من أهم خصائص التنمية المستدامة نجد (فلاق، سالمي، 2019، ص97)

- هي تنمية تعتبر البعد الزمني فيها هو الأساس، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة.
- رعاية حق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية للمجال الحيوي.
- تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد في المقام الأول.
- الحفاظ على المحيط الحيوي في لبيئة الطبيعية من خلال عناصره الأساسية كالهواء و الماء و التربة و الموارد الطبيعية.
- تنمية متكاملة يعتبر الجانب البشري فيها و تنميته هي أولى أهدافها، فهي تراعي الحفاظ على القيم الاجتماعية و الاستقرار النفسي و الروحي للفرد و المجتمع.
- التنمية المستدامة هي تنمية لا تقوم بتبسيط المنظومة البيئية لسهولة التحكم فيها، فهي تراعي الحفاظ على النوع الوراثي.
- التنمية المستدامة تقوم على مبدأ التنسيق و التكامل بين سياسات استخدام الموارد و اتجاهات الاستثمار و الاختيار التكنولوجي و الشكل المؤسسي بما يجعلها جميعا تعمل بتفاهم و انتظام.

2.2 مقومات التنمية المستدامة :

إن مفهوم التنمية المستدامة يجعل من عملية التنمية تتم ضمن حدود و إمكانات العناصر البيئية، مما يجعل من دراسة وفهم مختلف العلاقات التفاعلية بين البيئة و نشاطات الإنسان المتعددة الجوانب أمر ضروري حتى نتمكن من صياغة إستراتيجية تنموية ملائمة لا تدمر البيئة و إنما تحافظ عليها، إن أطراف العلاقة التفاعلية تمثل المقومات الأساسية للتنمية المستدامة و هي: (علام ، 2014، ص ص 94-96)

1.2.2 الإنسان : إن الإنسان هو محور العملية التنموية، و لذلك يجب أن تأخذ كل إستراتيجية تنموية بعين الاعتبار كل الجوانب المرتبطة بالإنسان من حيث تضمنها للأهداف الأولية المتمثلة في محاربة الفقر، تأمين الحياة البشرية، تحسين نوعية الحياة بما يكفل تحسين أوضاع المرأة، تأمين الحاجات الأساسية مثل الغذاء، المأوى، الخدمات الأساسية مثل التعليم، و صحة الأسرة، توفير فرص العمل و الرعاية البيئية.

2.2.2 الطبيعة : و هي عبارة عن المحيط الحيوي الذي يعتبر خزان الموارد المتجددة و غير المتجددة، بحيث ينبغي الحفاظ على هذا المحيط الحيوي لضمان استدامة التنمية باعتبار أن مضمونها الرئيسي هو الترشيد و القصد في توظيف الموارد المتاحة مهما كانت طبيعتها وذلك وفق ما يلي: (شراف، بوقجان ، 2018، ص 197)

- **قاعدة المخرجات :** يجب أن يكون توليد المخلفات بشكل لا يتعدى قدرة استيعاب الأرض لها أو بشكل يؤدي إلى الإضرار بقدرة الأرض على الاستيعاب مستقبلا.
- **قاعدة المدخلات :** و يجب التمييز بين الموارد المتجددة و التي يجب استهلاكها بالشكل الذي لا يؤثر على قدرة توليدها لأن هذه الموارد متجددة تحت شرط صحة النظام البيئي، و الموارد غير المتجددة و التي يجب أن يكون استنزافها بنسبة أقل من المعدل

التاريخي لتطوير المستخدم للمصادر المتجددة و استثمارها، كما يجب توجيه الناتج من استخدام المصادر المستنفذة بتخصيص جزء منه في قضاء الحاجيات الحالية مع الاستثمار بباقي العائد في مشاريع مستقبلية تخدم الأجيال القادمة. **3.2.2التكنولوجيا:** من المعروف أن التكنولوجيا ساهمت كثيرا في إيجاد الحلول للعديد من المشاكل بحياة الإنسان في كافة المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية و لكن الملاحظ أيضا أن مختلف المشاكل التي أصبحت تهدد حياة الإنسان هي أصلا ناتجة عن مختلف التفاعلات القائمة بين الإنسان و الطبيعة و التكنولوجيا، و لمعالجة مختلف المشاكل البيئية لا بد من إصلاح العلاقات التفاعلية بين المكونات الثلاث من خلال توفير إطار مناسب يجمع كل المتغيرات بما فيه الطرق و الأساليب التكنولوجية والمتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية إلى جانب القوانين و التشريعات، و الإجراءات الإدارية التي تصب كلها في تحقيق استدامة التنمية.

3.2 أبعاد التنمية المستدامة :

للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد تعتبر الدعائم الأساسية و هي كما يلي :

1.3.2البعد الاقتصادي: يركز هذا البعد على ترشيد المناهج الاقتصادية من خلال إعادة النظر في النظام الاقتصادي، و القيام بالإصلاحات الضرورية و الملائمة لاستدامة التنمية بهدف تحقيق الرفع من المستويات المعيشية، و يركز على إيقاف تبديد الموارد الطبيعية سواء من خلال إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة، و ذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة، أو إحداث تغير جذري في أسلوب الحياة بتغير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي، و نضوب الموارد الطبيعية، كما يتضمن هذا البعد العمل على تقليص تبعية البلدان النامية للبلدان المتقدمة مع تكريس موارد المجتمعات الفقيرة لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة بما يضمن عدم التفاوت في الدخول و التخفيض من عبء الفقر وجعل فرص الحصول على الموارد و المنتجات والخدمات فيما بين الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة(شراف، بوقجان ، 2018، ص198)

- و اعتمادا للتقرير النهائي لقمة الأرض عن التنمية المستدامة "جوهانسبورغ" سبتمبر 2002 تكون الاستدامة الاقتصادية في المجالات الأساسية :

- في مجال المياه : ضمان إمداد كافي و رفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية و الصناعية و الحضرية و الريفية.
- في مجال الغذاء : رفع الإنتاجية الزراعية و الإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي في الإقليم و التصدير.
- في مجال الصحة : زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية و الوقائية و تحسين الصحة و الأمان في أماكن العمل.
- في مجال المأوى : (السكن و الخدمات) : ضمان الإمداد الكافي و الاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات.
- في مجال التعليم : ضمان وفرة المتدربين لكل القطاعات الاقتصادية الأساسية.
- في مجال الدخل : زيادة في الكفاءة الاقتصادية، و تحقيق النمو، و توفير فرص العمل في القطاع الرسمي.
- في مجال الطاقة : ضمان الإمداد الكافي و الاستعمال الكفء للطاقة في مجالات التنمية الصناعية، المواصلات و الاستعمال المنزلي.

2.3.2البعد البيئي: كان يقصد بالتنمية المستدامة المجال البيئي على الأخص حتى زمن ليس ببعيد، فإن مشكل البيئة هو مشكل تفاقمي أو تراكمي حيث تختلف مفاهيم البيئة حسب مجال الزمن ومجال الاختصاص (الشيخ، سنة 2002، ص ص 13-17).

- مفهوم البيئة في الفكر المعاصر : عرفها "كوبر" أنها : "عبارة عن ثلاثة مصادر تتمثل في البيئة كمصدر للتمتع بالعناصر الطبيعية، أو مصدر للموارد الطبيعية، وكذلك البيئة كمستودع لاستيعاب المخلفات و الموارد الطبيعية تعني محتويات الأرض من خدمات وموارد و ماء و هواء بجميع طبقاته"(الشيخ، 2002، ص ص 13-17).

- مفهوم البيئة وفق مؤتمر "ستوكهولم" : عقد بالسويد عام 1972، مؤتمر دولي تحت شعار "Only one earth" أي أرض واحدة فقط" عرفها : "كل شيء يحيط بالإنسان"، أي أن البيئة تشمل العلاقة بين الإنسان و الطبيعة من جهة، و الإنسان بالإنسان من جهة ثانية، كالبيئة الإدارية و الإدارة البيئية و غيرها، فالبيئة السليمة تعد سببا مباشرا في رفاهية الشعوب و رقيها(حجاب، سنة 1999، ص ص 21-22).

و اعتمادا للتقرير النهائي لقمة الأرض عن التنمية المستدامة "جوهانسبورغ"، سبتمبر 2002" فيما يتعلق بأنواع التنمية المستدامة، تكون الاستدامة البيئية الاقتصادية في المجالات التالية :

- في مجال المياه: تهدف إلى ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية و المياه الجوفية، و موارد المياه العذبة و أنظمتها الإيكولوجية.

- في مجال الغذاء: تهدف إلى ضمان الاستخدام المستدام و الحفاظ على الأراضي و الغابات و المياه و الحياة البرية و الأسماك وموارد المياه.

- في مجال الصحة : تهدف لضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية و الأنظمة الإيكولوجية و الأنظمة الداعمة للحياة.

- في مجال المأوى (السكن و الخدمات) : تهدف إلى ضمان الاستخدام المستدام و المثالي للأراضي و الغابات و الطاقة و الموارد البشرية.

- في مجال الطاقة : تهدف إلى تخفيض الآثار البيئية للوقود الحفري عادي النطاق المحلي و الإقليمي و العالمي و التوسع في تنمية استعمال الغابات و البدائل المتجددة الأخرى.

- في مجال التعليم : تهدف إلى إدخال البيئة في المعلومات العامة و البرامج التعليمية.

- في مجال الدخل : تهدف إلى ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعات الرسمي وغير الرسمي.

3.3.2 البعد الاجتماعي: البعد الاجتماعي يتطلب تحليل البيئة الاجتماعية للتركيز على الهيكل الاجتماعي، و مستويات التعمير، والمنظومة الصحية و آفاقها و التنظيمات الاجتماعية و كذا نظم التعليم دون نسيان جانب الاستعمال التقني، و أثره على المجتمع، فالعنصر الاجتماعي يشير إلى العلاقة بين الطبيعة و البشر، و إلى النهوض برفاه الناس، و تحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية و التعليمية الأساسية، و الوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن، و احترام حقوق الإنسان، كما يشير إلى تنمية الثقافات المختلفة و التنوع، و التعددية و المشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار، فهي تهدف إلى تحقيق تنمية اجتماعية بين جميع فئات المجتمع (البنك الدولي، 2003، ص 16).

- فالتنمية البشرية المستدامة منظور يتناول التنمية بطريقة تعنى بكيفية توزيع ثمارها بالآثار الاجتماعية، و البيئية، لذلك يعتبر الاقتصادي "أمارتا يسن" : أن المضمون الحقيقي للتنمية هو الحرية، سواء تعلق الأمر بالحرية بمعناها السلبي كالحرية من الفقر مثلا أو الحرية بمعناها الإيجابي كحرية المرء على اختيار نوع الحياة التي يرغب فيها(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003 ، ص82)

- و اعتمادا للتقرير النهائي لقمة الأرض عن التنمية المستدامة "جوهانسبورغ"، سبتمبر 2002" فيما يتعلق بأنواع التنمية المستدامة، و الأهداف الأساسية من تحقيقها، تكون الاستدامة الاجتماعية في المجالات الخاصة على النحو التالي : (قادري ، 2013، ص ص 83-84).

- في مجال المياه : تهدف إلى تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي، و الزراعة الصغيرة الأغلبية الفقيرة.

- في مجال الغذاء : تهدف إلى تحسين الإنتاجية و أرباح الزراعة الصغيرة، و ضمان الأمن الغذائي المنزلي.

- في مجال الصحة : تهدف إلى فرض معايير للهواء و المياه و الضوضاء لحماية صحة البشر، و ضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة.

- في مجال المأوى (السكن و الخدمات) : تهدف إلى ضمان الحصول على السكن المناسب و بالسعر المناسب، بالإضافة إلى الصرف الصحي و المواصلات للأغلبية الفقيرة.

- في مجال الطاقة : تهدف إلى ضمان الحصول على الطاقة الكافية للأغلبية الفقيرة خاصة بدائل الوقود الخشبي و تعميم الكهرباء.

- في مجال التعليم : تهدف غلى ضمان الإتاحة الكافية للتعليم للجميع من أجل حياة صحية و منتجة.

- في مجال الدخل : تهدف لدعم المشاريع الصغيرة و خلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي.

3. تحديات التنمية المستدامة في الجزائر

1.3 التحديات الاقتصادية والاجتماعية و البيئية :

1.1.3 ضعف معدلات النمو الاقتصادي "نمو بنسب ضعيفة" :

يمثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بوصفه أكثر المعايير استخداما لقياس مستوى التنمية نقطة انطلاق جيدة للشروع في تقييم الاستدامة و يتضح ذلك من خلال البيانات المتعلقة بنمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2005 في الجزائر إلا أنه حقق معدلات أعلى من مثيلاتها عام 2004، و يلاحظ أن معدلات النمو الحقيقي رغم ارتفاعها بدرجة مهمة خلال عام 2003، إلا أنها ما زالت بصفة عامة متواضعة خصوصا عند الأخذ بالحسبان معدلات النمو السكاني و معدلات البطالة المرتفعة، علما أن الجزائر حققت نسبة نمو في الناتج المحلي الإجمالي تقدر ب 6,7% عام 2003 كما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم 01 : تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الجزائر خلال الفترات 1995 إلى غاية 2014

السنوات	1995	2001	2002	2003	2005	2007	2009	2010	2012	2013	2014
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %	3,8	2,1	4,1	6,7	5,1	4,3	4,2	4,6	3,9	3,8	4,1

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014، أبو ظبي، سبتمبر 2014.

كما نلاحظ من خلال الجدول أن معدل النمـو السنوي للناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد قد حقق نتيجة تقترب إلى حدود 2,0% خلال الفترة الممتدة من (1995 إلى 2002)، و هو يقل كثيرا عن نظيره في الدول النامية، و الذي بلغ حوالي 2,8% خلال نفس الفترة، فطبقا للمؤشرات الدولية فإن الجزائر لم تحقق بعد الحد الأدنى لانخفاض مستدام في الفقر و الذي يتطلب أن تكون نسبة النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ب 3 % ، فالفجوة إذن هي في حدود من 1 % إلى 2 %، المسألة التي تتطلب بذل جهود كبيرة لزيادة النمو الاقتصادي الذي ينعكس إيجابا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كما نجد أن نسبة النمو للدخل الداخلي PIB ضعيفة جدا مقارنة بما يلزم الوصول إليه لتحسين المستوى المعيشي المعتدل، و بالرغم من تضاعف هذه النسبة بين سنتي (2000 – 2002) من (2,2% إلى 4,1%) إلا أنها نسبة أقل من النسبة الضرورية للنمو الاقتصادي و التي تقدر ب 7 % الكافية لتحسين المستوى المعيشي وتحقيق الازدهار(قادري ، 2013، ص 230).

كما يتضح من خلال الجدول تحسن في النمو الاقتصادي لسنة 2012 و 2013 لكن إذا حسبنا النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات نجده لا يتعدى 3,9% في المتوسط مما يدل على أن التحسن في النمو الاقتصادي يرجع أساسا إلى مداخيل قطاع

النفط، كما أن القطاعات المنتجة كالفلاحة و الصناعة و الخدمات لا تزال ضعيفة الأداء و لا تساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي.

و نستخلص أن النمو بقي ضعيفا إضافة إلى التأخر الذي عرفه القطاع البنكي و المصرفي و هيكلة القطاع الاقتصادي العمومي، الذي لا يمكن تنميته إلا باللجوء إلى الشراكة الأجنبية، زيادة إلى ذلك قلة مردودية الإدارة و فعاليتها،كل هذه العوامل تفسر هذه الوضعية المالية غير المستقرة.

2.1.3 ارتفاع معدل التضخم : يوضح الجدول التالي تطورات معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2014

جدول رقم 02 : تطورات معدلات التضخم في الجزائر من 2001 – 2014

السنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2010	2012	2013	2014
معدل التضخم %	4,2	2,6	3,8	3,5	6,1	3,9	4,5	6,8	5,7

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، 2014.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدلات التضخم عبر مختلف برامج التنمية كانت متذبذبة : حيث في سنة 2001 قدرت بنسبة 4,2%، ثم انخفضت إلى نسبة 2,6% سنة 2003، لتعاود الارتفاع لنسبة 3,6% سنة 2005، ثم تبقى على نفس النسق مع سنة 2007 بنسبة 3,5%، بعدها تغيرت معدلات التضخـــم وعرفت نوعا ما ارتفاعا في سنتي 2009 و 2013 إلى 6,1% و 6,8% و التذبذب نفسه يرجع لسنة 2010 بنسبة 3,9% و سنة 2014 بنسبة 5,7%، و هذا راجع نتيجة للزيادات المعتبرة في الأجور ومراجعة القوانين الأساسية لمختلف القطاعات الاقتصادية و العمومية.

3.1.3 تراجع مؤشرات التنمية البشرية: (قادري، 2013، ص ص231-232)

يعتبر هذا المؤشر وسيلة هامة لتحديد التنمية حيث يدل على مستوى التقدم الذي وصل إليه كل بلد في ثلاث صور أساسية للتقدم و هي :

- الصحة و مدى العمر الذي يتمثل في أمل العيش عند الولادة.

-التعليم و العلم الذي يتمثل في نسبة محو الأمية للأكابر ونسبة التمدرس لجميع الأطوار.

-إمكانية توفير مستوى معيشي مقبول الذي يتمثل في حصة كل فرد من الدخل الداخلي PIB، و يمكن تمثيله في القدرة الشرائية للمواطن.

و بالنسبة للجزائر فإن مؤشر النمو البشري سجل ارتفاعا في الفترة الممتدة بين (1975-2001)، لكن منذ بداية التسعينات بدأ في تراجع هذا نتيجة تأثير السياسات الهيكلية التي شرعت فيها خلال هذه الفترة الزمنية من عمر المسيرة التنموية في الجزائر، كما نلاحظ تراجع وضعية الجزائر مقارنة مع الدول في الترتيب العام، فبعد أن كانت تحتل المرتبة 100 تراجعت إلى المرتبة 107، علما أن نسبة الإنفاق العام في الجزائر على التعليم من إجمالي الناتج المحلي بلغ حدود 5,3% سنة 1990، كما كانت نسبة الإنفاق العام على الصحة من إجمالي الناتج المحلي تمثل حوالي 3 % عام 2000 (تقرير التنمية البشريـــــة، 2003، ص 297).

- و على اعتبار مؤشر التنمية البشرية يعطي أكثر من دلالة على الوضع الصحي و التعليمي و الإطار المعيشي العام للأفراد في المجتمع، فإنه يمثل تحديا حقيقيا نظرا لتأثيره المباشر على الوضع الإنساني الذي يصبو إلى الوصول لتحقيق الحياة الكريمة بكل معانيها.

4.1.3 تفشي و تصاعد البطالة :

حيث ساهم تباطؤ النمو الاقتصادي و تراجع معدلات التشغيل خلال الخمس عشر سنة الأخيرة في تفشي ظاهرة البطالة في الجزائر و خصوصا في وسط الداخلين الجدد لسوق العمل، بالرغم من أن المتوسط العربي لمعدل فرص التشغيل أعلى من معدلات الدول النامية و الدول المتقدمة، إذ بلغ 2,5% خلال الفترة (1995-2002) و لكنه لم يواكب المعدل العالي لنمو عرض العمالة والبالغ حوالي 3,4% خلال الفترة ذاتها ما أسفر عن ارتفاع معدلات البطالة، و لم تتحسن الإنتاجية الفردية و الأجور الحقيقية، مما أثر سلبا على دخل العاملين و حالتهم الاجتماعية وزيادة الفقر، و انخفاض مستوى المعيشة،حيث يقدر متوسط نسبة البطالة في الجزائر بنحو 27,3% من إجمالي قوة العمل، في حين يقدر معدل النمو السنوي للقوة العاملة بحوالي 3,8% (منظمة العمل العربية ، 2004).

- كما سجلت البطالة مستويات عالية بين الشباب المقتحمين الجدد لسوق العمل خاصة الفئة العمرية (16-24) عاما مما ينعكس الزيادة المفرطة في عرض قوة العمل قليلة الخبرة، و تتراوح نسبة العاطلين عن العمل من الشباب من إجمالي عدد العاطلين بين 40 % و 60 %، و لأن البطالة في الجزائر تقع في غالبيتها بين الشباب طالبي العمل لأول مرة و ذلك راجع في عدم قدرة الاقتصاد الجزائري على تهيئة فرص العمل الكافية للمنتسبين الجدد لسوق العمل نتيجة بطء النمو، و ضعف الاستثمارات الجديدة، إضافة لعدم امتلاك هذه الفئة المهارات و المعارف المطلوبة في سوق العمل(قادري ، 2013، ص232).

- كما عرفت الجزائر ارتفاعا في نسبة البطالة و خاصة سنتي (2000-2001)، فبعد أن كانت تقدر بحوالي 29 % بلغت 29,8% ذلك رغم النتائج المذهلة التي يرتقب تحقيقها من برنامج الإنعاش الاقتصادي، و التي تحمل في طياتها ما لا يقل عن 230000 منصب شغل، وفر منها 56 % للقطاع الفلاحي و 19 % لقطاع البناء.

في عام 2002 نجد نسبة البطالة تتراوح بين 22 % و 28 %، فمخطط الإنعاش الاقتصادي وفر حوالي 457000 منصب شغل منها 49 % مناصب دائمة أي ضعف المناصب التي وصلت إليها في سنة 2001، و مع ذلك تبقى ظاهرة البطالة من أصعب التحديات التي تواجهها كل السياسات الرامية إلى تحقيق تنمية مستدامة.

والجدول رقم (03) يوضح تقليص حجم البطالة في السنوات الأخيرة من فترة 2005 إلى غاية 2015 :

جدول رقم 03 :تطور اليد العاملة للفترة 2005-2015 (الوحدة * 1000)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
السكان الناشطين اقتصاديا	9493	10110	9969	10315	10544	10812	10661	11423	11964	11453	11932
السكان المشتغلين	8044	8869	8594	9145	9472	9735	9599	10170	10788	10239	10594
فئة البطالين	1448	1241	1375	1170	1072	1076	1062	1253	1175	1214	1337
فئة البطالين الذين سبق لهم أن اشتغلوا	448	530	515	267	233	417	379	507	481	549	461
معدل البطالة	15,3	12,3	13,8	11,3	10,2	10	10	11	9,8	10,6	11,2

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الشغل و البطالة، 2015.

-منذ سنة 1987 اتخذت الدولة عدة إجراءات لمكافحة البطالة و دعم تشغيل الشباب من خلال عدة أجهزة تختلف سواء من حيث طبيعتها أو نمط تحويلها أو الفئات المستهدفة،تلك الإجراءات سمحت بتقليص حجم البطالة حيث بلغت نسبة البطالة في سنة 2015 نسبة 11,2%، و بالتالي رغم انخفاض معدل البطالة إلا أن مستواه يبقى مقلقا، حيث أن طبيعة مناصب الشغل التي تم إنشاؤها منذ سنة 2004 معظمها مؤقتة، ففي سنة 2005 نجد 58 % من الأجراء مؤقتين، هذا التوجه الذي يصاحبه غياب الحماية الاجتماعية و الإحساس بعدم المسؤولية، كذلك ضعف مستوى تأهيل اليد العاملة بحيث نجد 64,86% من طالبي العمل هم غير مؤهلين، أما بالنسبــة لتوزيع الشغل حسب القطاعات الاقتصادية، نجد هيمنة قطاع التجارة و الخدمات بحيث نجد 56,70% من نسبة المشتغلين و هذا على حساب قطاع الصناعة و كذلك الفلاحة اللذان يشغلان 12 % و 13,60% على التوالي.

5.1.3 تفاقم الفقر:

يعتبر الفقر من أبرز المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية التي تهدد استقرار الجزائر، و ساهم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في الثمانينات و برنامج التعديل الهيكلي في التسعينات في تفاقم ظاهرة الفقر وتدهور الأوضاع الاجتماعية للفئات الضعيفة في ظل التحول من نظام اقتصادي اشتراكي إلى نظام اقتصادي تحكمه قواعد السوق، و يضبطه قانون المنافسة و مع وجود جهاز إنتاجي ضعيف أثر سلبا على مستوى معيشة المواطنين، كما أن سياسة تخفيض قيمة الدينار، و تحرير الأسعار أدت إلى تخفيض القدرة الشرائية و تدهور مستوى معيشة الأفراد(ربيع، 2015، ص ص 453-456).

و يمكننا عرض بعض الإحصائيات الخاصة بالوضع الاجتماعي :

- انخفاض نسبــة الأمية بين الكبار (أكثر من 15 سنة) من 32 % سنة 2001 إلى 23 % سنة 2005 لتصل إلى أقل من 15 % سنة 2014 نتيجة الدعم المدرسي و تنفيذ برامج محو الأمية.

- نصيب الفرد من الإنتاج الداخلي الخام انتقل من 1500 دولار سنة 2001 إلى 3000 دولار سنة 2005 ليستقر في حدود 3500 دولار سنة 2014.

- انتقال الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون من 9000 دج سنة 2001 إلى 15000 دج سنة 2005 ليصل إلى 18000 دج سنة 2012.

- تحسن الوضع في مجال الأمراض المعدية بين الأوساط الشعبية بفضل البرامج الوقائية وتحسن المياه الصالحة للشرب.

و هذا الجدول يوضح مؤشرات الفقر لسنة 2001 إلى 2014 كالتالي :

جدول رقم 04 :معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة 2001-2014

السنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2010	2011	2012	2014
معدل الفقر في الجزائر	23	21	16	15	13	12	11,5	11,4	11,1

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الشغل، البطالة، الفقر، 2014

من خلال الجدول نلاحظ تحسن ملحوظ في مؤشرات الفقر، حيث تنخفض تدريجيا من سنة 2001 بلغت نسبة 23 %، إلى ما نسبته 11,1% في سنة 2014.

6.1.3 تدني مؤشر الاستدامة البيئية :

يقصد بالاستدامة البيئية المحافظة على المصادر البيئية على المدى الطويل في محيط دائم التغير، ويقيس هذا المؤشر وضع النظم البيئية في حالتها الطبيعية و تلك التي تتم إدارتها و الضغوط التي تتعرض لها بما في ذلك استنزاف الموارد الطبيعة، و زيادة

معدلات التلوث، كما يقيس هذا المؤشر الآثار و التفاعلات البيئية الحاصلة، و يتبع مدى قدرة المجتمع على التكيف مع الإجهاد البيئي، ودرجة مساهمة كل دولة في جهود التنسيق العالمي للتصدي للمشاكل البيئية المتزايدة، و يتكون هذا المؤشر من خمسة عناصر أساسية تشمل (أحمد عبد الفتاح ناجي، 2011 ص 165)،الأنظمة البيئية، تخفيف حدة الإجهاد البيئي، قدرة الأفراد و الأنظمة الاجتماعية على تحمل الاختلالات البيئية، والقدرة الاجتماعية المؤسسية، وجهود التنسيق مع الدول الأخرى فيما يرتبط بالمشكلات البيئية العالمية.

و يشير تقرير الاستدامة البيئية لعام 2004 إلى احتلال الجزائر المرتبة 96 عالميا بعد أن احتلت المرتبة 70 عام 2002، وبذلك تبقى من المراتب الأخيرة عالميا، كما يلاحظ تراجع مؤشر الاستدامة البيئية في الجزائر، فمثلا قد تراجع رصيد الاستدامة البيئية من 49,40% إلى 46,0% بين سنتي (2002-2004) أي من المرتبة 70 إلى 96 عالميا و ذلك يدل على تراجع مؤشر الاستدامة البيئية في الجزائر علما أن مساحة الأرض المغطاة بالغابات في الجزائر لا تمثل إلا نسبة 0,9% عام 2000، ونسبة المساحة المحمية إلى مجموع مساحة البر إلى 0,05% عام 2003، كما بلغت نسبة انبعاث غاز "ثاني أكسيد الكربون" عام 1999 حوالي 3,0 طن متر لكل فرد، أما نسبة استهلاك غازات "الكلوروفلوروكربون" المستنفذة لطبقة الأوزون فقدرت بحوالي 1,022 طن متر عام 2001 مما يشكل تحديا كبيرا فيما يتعلق بضمان الاستدامة البيئية أرضا و جوا، و هذا ما من شأنه أن يوقف العمل الرامي إلى تحقيق تنمية (تقرير التنمية البشرية، 2003، ص 218.).

2.3 التحديات التقانية :

1.2.3 تدني مؤشرات البحث و التطوير:

يشكل البحث العلمي و اعتماد التكنولوجيات الجديدة عنصرين رئيسيين من العناصر المحددة للنمو الاقتصادي و الاستدامة البيئية والاجتماعية و الاقتصادية، و بالرغم من إقرار إستراتيجية تطوير العلوم و التقانة في الجزائر التي أقرتها المنظمة العربية للتربية و الثقافة والعلوم في عام 1987، غير أن الواقع يشير إلى أن الجزائر لم تأخذ بنظم العلم و التكنولوجيا فلم تتوفر لها أسباب البقاء بالرغم من أن الوثائق الوطنية الخاصة بالعلم و التكنولوجيا تدعو إلى مستوى عال من الالتزام بالبحث و التطوير، و تؤكد أهمية بناء القدرات العلمية و التقنية، حيث يتم واقع العلم و التكنولوجيا في الجزائر بالمحدودية، إذ يتضح من المؤشرات الرئيسية أنها تحتل المراتب الأخيرة بين المجموعات السكانية في العالم في عدد من المؤشرات مثل الإنفاق على البحث العلمي و عدد براءات الاختراع و حقوق التصنيع.

جدول رقم 05 :مؤشرات البحث و التطور حسب جهات العالم

الدول	الإنفاق على البحث و التطوير% من الناتج المحلي الإجمالي (1996-2002)	العاملون في البحث و التطوير لكل مليون نسمة (1990-2001)
الدول النامية	0,6	384
الدول المتقدمة	2,6	3483
العالم	2,5	1096

المصدر: قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية و التطبيق، مكتبة حسن العصرية للطباعة و النشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، سنة 2013، ص 240.

*حيث تنفق الجزائر مبالغ ضئيلة على البحث و التطوير، وحتى في أحسن الأحوال فلا تمثل نسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي سوى أقل من خمس ما ينفقه أي بلد متقدم، و الوضع على نفس الحال من السوء عند تقييم تنمية الموارد البشرية، فنسبة العاملين في البحث و التطوير لا تتجاوز في بعض الأحيان 1 % من الأرقام المماثلة في الدول المتقدمة و بالتالي فإن الجزائر

لم تتمكن من تنفيذ إستراتيجيتها لزيادة حجم الإنفاق على البحث و التطوير بصورة تدريجية و ذلك لأسباب عديدة منها انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في تلك الفترة، إضافة إلى ضعف القطاع الخاص في الجزائر، و التوجه نحو شراء المعرفة و التكنولوجيا من الخارج في المشاريع الصناعية الكبرى.

2.2.3 مشكلة التبعية التقنية :

إن مسألة اختيار التكنولوجيا الملائمة تعد إحدى المسائل المهمة في اقتصاد التنمية و لا نعتقد أن مخططي التنمية الاقتصادية في بلدان العالم الثالث شغلوا عقولهم بمستوى أهميتها، ذلك أن قوة العمل الفائضة أصلا تستبدل بتقنيات مكثفة لرأس المال المستورد في كثير من الأحيان دون إجراء أي حساب للتكلفة الاجتماعية على مستوى الاقتصاد الكلي، كما أن تحليل مسألة اختيار التقانة يتوجه نحو فرضية الاقتصاد الثنائي بتقانة (التكنولوجيا) خاصة بالقطاع التقليدي و أخرى خاصة بالقطاع العصري، فتقانة الثاني كثيفة رأس المال تتميز بمعاملات إحلال ثابتة بين عوامل الإنتاج (الاستخراج المنجمي و النفطي و المزارع) تقتضي استخدام تقنيات محددة تستدعي تركيبا ثابتا من رأس المال و العمل(الفراجي، 2015، ص ص 266-267.).

كما ساهمت الشركات المتعددة الجنسيات في تكريس هذا الاختيار و ذلك بتنويعها للمنتجات على نحو مصطنع لزيادة مبيعاتها أي المنتجات ذات الماركات العالمية، الأدوية، السيارات، ...، مما يجعل المنتج ذا خصوصية أكثر أو أقل مهما كانت التقنيات المستخدمة، و بالتالي فإن مسألة اختيار التقانة التي فرضتها التبعية في هذا المجال تعد من أعقد المشاكل و أهمها على الإطلاق في سبيل تحقيق التنمية المستدامة المنشودة، لأنها تمثل تحديا واضحا و صريحا، على اعتبار أن سمة هذا العصر هي التقانة و المعلوماتية والغلبة لمن يمتلك أو يحاول أن يمتلك و لو نزرا قليلا منها.

3- تحديات الحكم الصالح و الفعالية الحكومية : (محمود،2017، ص ص 17-18)

إن المسألة في اقتصاد التنمية ليست فيما إذا كان على الدولة أن تتدخل أو لا تتدخل، و الأرجح هي في معرفة كيف تتدخل و إلى أي حد، فاختلاف مناهج التخطيط، و اختلاف تقنيات تقويم مشروعات الاستثمار الخاصة أدى إلى ظهور واضح لأفكار مسبقة فيما يتعلق بمضمون التدخل الحكومي، حيث صدر بيان مسيرة التطور و التحديث عن القمة العربية الذي انعقد في ماي 2004 ودعا إلى استمرار الجهود وتكثيفها لمواصلة مسيرة التطوير العربية في المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و التربوية تحقيقا لتقدم المجتمعات العربية.

و رغم ما تقوم به الجزائر حاليا إلا أنها ما زالت تواجه مجموعة من التحديات من أجل الوصول إلى تحقيق الحكم الصالح منها على الخصوص ما يلي :

- الاستثمار في رأس المال الاجتماعي و المؤسساتي.
- إعادة تحديد و تأكيد دور الدولة.
- ضمان تسيير أحسن للقطاع العمومي.
- خلق محيط ملائم لتنمية المبادرات الخاصة، و تحسين نوعية الخدمات العامة.
- تحديد إطار الحكم الاقتصادي الصالح، و تكييفه مع المجتمع كركيزة للتنمية الاقتصادية على المدى المتوسط و البعيد قصد تحقيق الاستدامة.

4. معوقات و صعوبات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

هناك مجموعة من المعوقات تحول دون تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر و لعل من أهمها : (قادري، 2013، ص ص 248-249)

- العولمة و آثارها التي تحد من إمكانية تحقيق التنمية المستدامة في البلاد.

- المديونية التي كانت عائقا يقف أمام الجهود الرامية لتحقيق الإستدامة في السنوات الماضية.

- عدم الاستقرار الناتج عن غياب الأمن في السنوات الماضية (1990-1995).

- مشكلة الفقر، و زيادة حدة الأمية و البطالة.

- تراكم الديون في السنوات الماضية.

- استمرار الازدياد السكاني، و زيادة الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية.

- تفاقم الضغوط على الأنظمة الإيكولوجية و على المرافق و الخدمات الحضرية.

- تلوث الجو و الهواء و تراكم النفايات بشكل مزعج.

- وقوع الجزائر في منطقة خطرة معرضة لهزات الزلازل و أخطار الفيضانات.

- استمرار ظاهرة الجفاف و زيادة التصحر و الترمل.

- النقص الحاد في الموارد المائية و تلوثها، وندرة الأراضي الصالحة للاستغلال في النشاطات الزراعية المختلفة، و نقص الطاقة المتجددة في بعض المناطق.

- حداثة تجربة المجتمع المدني و عدم مشاركته الفعالة في وضع و تنفيذ إستراتيجيات برامج التنمية المستدامة.

و سنتناول كل عنصر بالتفصيل :

1.4 العولمة و آثارها على تحقيق الاستدامة في الجزائر: العولمة تؤثر بصورة مباشرة و غير مباشرة على كامل النواحي سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو ثقافية وفقا للأدوات التالية :

- تعميم الرأسمالية : حيث أصبح ذلك بقيادة أمريكا و فرضها عن طريق المؤسسات العالمية التابعة للأمم المتحدة كمؤسسة البنك الدولي، و مؤسسة النقد الدولي... الخ.

- سياسة القطبية الأحادية : حيث انفردت أمريكا بقيادة العالم بعد سقوط الإتحاد السوفياتي، و بالتالي لم تبلغ أي دولة في التاريخ قوة أمريكا العسكرية و الاقتصادية.

- ثورة التقنيات و المعلومات : تحولت تكنولوجيا المعلومات و التقنيات أهم مصدر من مصادر الثروة في العالم اليوم.

- فرض سيطرة السياسات الغربية : و هذا بالتدخل العسكري مثلا حالة العراق.

- إضعاف فاعلية المنظمات السياسية الإقليمية و الدولية : و هذا ما يلاحظ في ضعف موقف المنظمات المختلفة في الخوض في القضايا المعاصرة كمنظمة الوحدة الإفريقية و الجامعة العربية.

- إضعاف سلطة الدولة الوطنية بإثارة النزاعات الطائفية و الفتن.

- الإغواء الاقتصادي : الذي يعني إغواء الدول المتواضعة تقنيا و علميا و اقتصاديا، بمشاركة العمالقة في مشاريع عابرة للقارات، وهذه المشاريع كل مكوناتها من الخارج.

- السيطرة الاقتصادية ذات المظاهر المتعددة كشراء موارد و مواد خام للدول المتخلفة بأقل الأسعار، و إعادة تصنيعها ثم بيعها لها في صورة جديدة و بأغلى الأسعار.

- سيطرة الشركات العملاقة عالميا على الاقتصاد العالمي.

- تعميق التفاوت في توزيع الدخل و الثروة بين الشعوب و الدول.

- النمو المرتفع للبطالة و انخفاض الأجور، و ما يترتب عنها من تقليص لقدرة المستهلكين و اتساع دائرة المحرومين، و فرض السياسات الاقتصادية و الزراعية على الدول النامية و على رأسها الجزائر.

- عملية الإغراق : من أهم مخاطر العولمة ظهور عملية الإغراق التي ترتبط بالسعر و ذلك بأن تطرح في الأسواق سلع مستوردة بأسعار تقل كثيرا عن مثيلها في السوق المحلي أو سعر المثيل في سوق الدولة المنتجة لهذه السلعة أو انخفاض سعر البيع عن سعر تكلفة الإنتاج، و يتم تداولها لفترة زمنية بهدف استرداد نفقاتها و تحقيق الربح، فالمجتمعات العاجزة عم إنتاج غذائها أو شرائه بعائد صادراتها الصناعية مثلا لا تستحق البقاء و هي عبء على الاقتصاد العالمي و بالتالي فالعولمة تعد من أكبر العراقيل التي تقف في وجه كل المحاولات الرامية لتحقيق تنمية مستدامة في الجزائر، و لكن الجزائر تمسكت بكل ما له علاقة بهويتها الحضارية من دين وثقافة و امتداد.

2.4 عائــق المديونية و تبعاتها: عرفت المديونية في الجزائر تطورا ملحوظا في السنوات الماضية حيث ارتفعت الديون عام 1993-1996 من 25.024 مليار دولار إلى 33.230 مليار دولار، و انخفضت عام 1997 حتى سنة 2001 و بقيت ثابتة في عام 2002، لترتفع بعد ذلك في سنة 2003 خاصة بالنسبة للديون الطويلة و المتوسطة الأجل إلى حدود 23.353 مليار دولار، وقد بلغت الديون الخارجية في 2003/12/31 حوالي 23.353 مليار دولار حسب البنك الجزائري.

جدول رقم 06 : تطور خدمة الديون في الجزائر للفترة الممتدة 1994-2004 الوحدة : مليار دولار

السنة	الأساس	الفائدة	المجموع	خدمة الدين من إجمالي الصادرات
1994	3130	1390	4520	% 47,1
1995	2474	1770	4244	% 38,8
1996	2025	2256	4281	% 30,9
1997	2354	2111	4465	% 30,3
1998	3202	1878	5080	% 47,5
1999	3397	1719	5116	% 39,1
2000	2822	1678	4500	% 19,8
2001	2993	1471	4464	% 22,2
2002	2922	1228	4150	% 21,7
2003	3240	1118	4358	% 17,70
2004	4692	0966	5658	% 12,6

المصدر: بنك الجزائر، سنة 2005

فقد كانت المديونية تشكل عائقا كبيرا في وجه كل المحاولات السياسية و الاقتصادية الرامية إلى بعث النمو للاقتصاد الجزائري ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة و على الرغم من النتائج الإيجابية التي حققها الاقتصاد الجزائري استنادا للبيانات الرسمية و التقارير الاقتصادية المختلفة سواء تعلقت بحصيلة نشاطات الحكومة أمام المجلس الشعبي الوطني، و إقرار خبراء صندوق النقد الدولي في دراستهم الخاصة المتعلقة باقتصاد الجزائر، و تحليلهم للوضعية المالية و ذلك من خلال التقارير السنوية المقدمة.

جدول رقم 07 : تركيبة الديون الخارجية متوسطة و طويلة الأجل في الجزائر للفترة الممتدة بين (1994-2004)، و ذلك حسب العملات إلى غاية 31 ديسمبر (%)

العملات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
US $	51,3	47,7	42,1	44,8	42,2	42,2	42,5	43,9	42,0	39,0	39,0
EURO	-	-	-	-	-	-	-	-	30,0	35,0	39,0
FR F	15,3	15,8	15,9	14,7	14,1	12,6	11,8	10,6	-	-	-
YEN	15,6	13,6	12,7	11,5	12,2	13,4	12,6	11,8	12,0	12,0	10,6
DM	6,8	6,5	6,4	6,2	6,3	5,6	5,2	4,6	-	-	-
عملات أخرى	11,0	6,4	22,9	22,8	25,2	26,3	27,9	28,8	16,0	14,0	10,5

المصدر: بنك الجزائر ، سنة 2005.

حيث سجل الاقتصاد الجزائري في تلك الفترة بعض المؤشرات الإيجابية كزيادة حجم العائدات من مبيعات النفط و الغاز، و تسديد قسم من الديون وتحويل عجز الميزانية إلى فائض، و زيادة احتياطات البلاد من العملات الأجنبية و انخفاض معدل التضخم، وبالتالي كانت المديونية عائقا كبيرا هدد التنمية المستدامة و تحقيقها في الجزائر، و بالتالي كان ينبغي البحث عن بناء اقتصاد وطني خارج قطاع المحروقات و الذي يبقى يلعب دور في تفعيل الاقتصاد دون دور قيادة هذا القطاع،و البحث عن تنمية نشاطات كل القطاعات خارج قطاع المحروقات كنشاطات القطاع الزراعي و قطاع السياحة و البحث عن ديناميكية جديدة للقطاع الصناعي من خلال هيكلته، وتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قصد تحقيق و تفعيل الاستدامة المنشودة في الجزائر.

3.4 أهم آثار تطبيق النظام التجاري الجديد و التكتلات الاقتصادية على التنمية المستدامة في الجزائر: (عادل أحمد حشيش، 2002، ص 288.)

استغلال هذه الآثار يختلف من دولة لأخرى نتيجة عوامل داخلية و أخرى خارجية من أهمها : مدى قدرة الاقتصاد الوطني على التكيف مع النظام الجديد ومدى قابلية السياسات الاقتصادية للاستجابة للتغيرات الدولية ومدى فعالية ونجاعة التعديلات المطلوبة إدخالها على الجهاز الجمركي و الضريبي و سياسات تحرير سعر الصرف. كما أن للتكتلات الإقليمية الاقتصادية آثار واضحة على اقتصاديات الدول النامية من بينها الجزائر حيث ظهرت نتيجة لتطور المبادلات التجارية بين الدول و جاءت للتصدي للضغوطات التجارية و المنافسة الشديدة و الشرسة بين الدول اقتصاديا.

حيث سعت الجزائر منذ الاستقلال النهوض بهذا القطاع منتهجة خططا تنموية و برامج اقتصادية تكييفا للمراحل التي مرت بها ابتداء من 1962 بإتباعها سياسة الحماية التجارية إلى غاية السبعينات أين عملت على تأميم تجارتها الخارجية وصولا لمرحلة التحرير و التوجه الجديد للتجارة الخارجية في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق حيث شرعت في مفاوضات بغية الانخراط في المنظمة العالمية للتجارة لتستفيد من المزايا المقدمة للدول المنضمة تحت لوائها، و لكن هشاشة القاعدة الاقتصادية في الجزائر، و عدم الاستعداد لهذا الانضمام بالشكل الكافي لا يرتقب أن تكون هناك نتائج مرجوة، فالطريق الذي رسمه الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة" كإحدى المعالم الكبرى للسياسة الخارجية التي تصب داخل كل ما ذا بعد حضاري جغرافي و عالمي خاصة مع الانتقال إلى محور الجزائر واشنطن و الاتحاد الإفريقي، و بالتالي فإن تأثير النظام الجديد للتجارة العالمية في عصر التكتلات كبير جدا، و قد يرهن حظوظ الجزائر في سبيل تحقيق هدف التنمية المستدامة المنشودة.

4.4 التصحر (محمود ، 2017، ص ص 09-10):

تقدر دراسة مشتركة لجامعة الدول العربية و برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن النسبة العليا من الصحراء إلى إجمالي مساحة الأرض موجودة في شبه الجزيرة العربية 89,6% أي تسعة أعشار، تليها شمال إفريقيا أكثر من ثلاثة أرباع الأرض أو 77,7%، حيث تصبح نسبة الأراضي التي تواجه هذه المخاطر من مساحة الأرض في شمال إفريقيا 16,5%، حيث قدرت نسبة التصحر في الجزائر ب :

جدول رقم 08 : معدل التهاطل السنوي للفرد في الجزائر

البلد	التهاطل بالأمتار المكعبة للفرد
الجزائر	6.341,60

المصدر : محمد مجيد محمود، التنمية المستدامة في الوطن العربي- المعوقات والمتطلبات – المجلة الليبية العربية، العدد 25، جامعة بنغازي، ليبيا، 2017، ص 10.

5.4 الكثافة السكانية :

تتميز البلدان العربية و على رأسها الجزائر خلال النصف الثاني من القرن العشرين بواحد من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم أجمع.

6.4 التغيرات المناخية :

أثبتت البحوث و الدراسات أن التغيرات المناخية ترجع إلى ازدياد معدلات انبعاث الغازات الماصة للحرارة و خاصة غاز ثاني أكسيد الكربون و غاز الميثان، و تؤدي هذه التغيرات إلى آثار شديدة على مختلف القطاعات و على مصادر المياه و على الأراضي الزراعية و ارتفاع مستوى سطح البحر ... الخ.

و معوقات أخرى كالفقر، و التلوث، الحروب و النزاعات المسلحة، ندرة المياه.

5. خاتمة:

تواجه كل المحاولات الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة مجموعة من التحديات، و المعوقات قد تحول دون الوصول إلى الهدف المنشود، هذه المعوقات سواء كانت مادية، أو مالية، أو بشرية، أو تقنية من خلال العلاقة المعروفة (الإنسان، التنظيم، التوجيه)، فالجزائر في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة اصطدمت بعقبات المديونية في الماضي، و الآثار الناجمة عن تطبيق النظام الجديد للتجارة الدولية، الذي قد يحدد من قدرتها على تحقيق النماء، و الضمان بالكيفية المرجوة، هذا إضافة إلى تحديات العولمة، و ما أفرزته من شروط و قيود، و التحديات البيئية من ضعف و تناقص الموارد، وخطر التلوث و زحف الرمال، و مؤشرات التحديات الاقتصادية كالبطالة، و ارتفاع التضخم، و ضعف معدلات النمو الاقتصادي، إلا أن الجزائر طبقت مجموعة من البرامج التنموية بغية تهيئة الأرضية اللازمة لتفعيل النشاط الاقتصادي و النمو و تعزيز إمكانيات التنمية المستدامة، و التي كان لها الأثر الإيجابي على بعض المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية خلال الفترة 2001-2014 مع إهمال الاعتبارات البيئية، لكن هذا التحسن يعتبر أقل بكثير مما كان بالإمكان تحقيقه مقارنة بحجم المبالغ المنفقة، و ذلك راجع لغياب جهاز إنتاجي مرن و التبعية لقطاع المحروقات وضعف القطاع الصناعي القادر على تحقيق معدلات نمو حقيقية ومستدامة، و عليه و بناءا على ما سبق نقترح التوصيات التالية :

* ضمان المساواة في توزيع الموارد الاقتصادية.

* ضرورة الاستغلال الرشيد للثروات المتاحة و إيجاد المناخ الملائم للاستثمار محليا ودوليا.

* إلزامية إيجاد البيئة الصالحة لنشأة الشباب الجزائري، و تأهيله وتوفير فرص العمل المناسبة له.

* ضرورة إيجاد وتفعيل تخطيط سليم للموارد البشرية في البلاد.

* حتمية صيانة الإرث الحضاري و الديني و استثماره.

* وجوب إعطاء المناطق الريفية الأولوية عند إعداد البرامج التنموية و الصحية و التعليمية.

* وضع إستراتيجيات متكاملة لدعم و تطوير المؤسسات التنموية.

* دعم القطاع الخاص و إشراكه في جهود التنمية بالإضافة إلى إقامة توازن بين الموارد المتاحة و الحاجات الأساسية للأفراد.

* تعزيز آليات الجودة باعتبارها رافعة كبرى للتنمية المستدامة.

* نشر الوعي بأهمية البحث العلمي، وجعل الجامعات بيوت خبرة في التخطيط للتنمية، و العمل على إشراك مختلف مكونات المجتمع في بلورة التصورات و المناهج الكفيلة بتحقيق التنمية المطلوبة.

* تعزيز تطوير دور المرأة في المجتمعات النامية خاصة الجزائر.

6. قائمة المراجع:

- سراج الدين، إسماعيـــــل، (1993)، "متى تصبح التنمية مستدامة"، مجلة التمويل و التنمية، المجلد 30، العدد 04.

- فيصل، يونس، عبد، الزهرة،(2002)، مرجعية الفكر التنموي و امتداداتها المعاصرة، دار الوفاء للنشر و التوزيع، مصر.

- مفهوم التنمية المستدامة ، http :www.linkedin.com/pulse، اطلاع بتاريخ 2019/10/10.

- فروخي وافية،(2018)، آليات تدخل الجماعات المحلية لتحقيق التنمية المستدامة وسبل تفعيلها –دراسة ميدانية على بلدية الدويرة-، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 03، العدد05.

- تونس صيد وآخرون،(2018)، مساعي الدول المغاربية في توجيه الاقتصاد الأخضر لخدمة التنمية المستدامة، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد03، العدد 05.

- غنيم عثمان، محمد، أبو زنط، ماجدة أحمد،(2007)، التنمية المستدامة فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان.

- قبقوب، عيسى ، كاكي، محمد،(2017)، السياسة البيئية و التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة آفاق علمية، العدد 13.

-لشيخ، محمد صالح،(2002)، الآثار الاقتصادية و المالية لتلوث البيئة و وسائل الحماية منها، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، مصر.

- أحمد عبد الفتاح، ناجي،(2001)، التخطيط للتنمية في الدول النامية، المكتب الجامعي الحديث، جامعة صنعاء، اليمن.

- محمد عبد العزيز ربيع،(2015)، التنمية المجتمعية المستدامة : نظرية في التنمية الاقتصادية و التنمية المستدامة، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الطبعة العربية، عمان.

- علي فلاق، رشيد سالمي، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة - مع الإشارة لحالة الجزائر و بعض الدول العربية، متاح على موقع http://www.enssea.net/enssea/majalat/2536.pdf consulté le 10/10/2019

- علام عثمان،(2014)، تمويل التنمية في الدول الإسلامية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03.

- عقون شراف، بوقجان وسام، (2018)، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019)، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 02.

- محمد منير حجاب، (1999)، التلوث وحماية البيئة: قضايا البيئة من منظور إسلامي، دار الفجر للنشر و التوزيع.

- البنك الدولي،(2003)، تقرير التنمية لعام 2003.

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،(2003)، مقدمة في مفهوم التنمية البشرية المستدامة، الأردن.

- قادري محمد الطاهر،(2003)، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية و التطبيق، مكتبة حسن العصرية للطباعة النشر و التوزيع، الطبعة الأولى، بيروت.

- تقرير التنمية البشريـــــة(2003)، أهداف التنمية للألفية، (تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص 297.

- منظمة العمل العربية،(2004)، إحصائيات العمل في البلدان العربية، المجلد 10، القاهرة.

- هادي أحمد الفراجي،(2015)، التنمية المستدامـــة في استراتيجيات الأمم المتحدة، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.

- محمد مجيد محمود،(2017) التنمية المستدامـــة في الوطن العربي – المعوقات و المتطلبات – المجلة الليبية العالمية، العدد 25، جامعة بنغازي، ليبيا.
- عادل أحمد حشيش،(2002)، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر.